مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الدوافع، الخلفيات، والمخاطر

زكري لامية

أستاذة مساعدة (أ) بقسم العلوم السياسية

جامعة مولود معمري تيزي وزو

ملخص:

شهدت المنطقة العربية بعد أحداث 11 سبتمبر طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ما هو إلا استمرارية للمشاريع الشرق أوسطية التي ما فتئت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تطرحها على دول المنطقة،وبرغم الشعارات النبيلة التي رفعها هذا المشروع كدمقرطة وتنمية المنطقة، إلا انه في الحقيقة يسعى لتحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية فيها والممثلة في حماية المصادر النفطية بالسيطرة على منطقة الخليج و منه التحكم في اقتصاديات الدول المنافسة لها، حماية الأمن الإسرائيلي باستنساخ نظام هجين شرق أوسطي عوض عربي، إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية من خلال بناء تحالفات جديدة تضم الكويت و العراق على حساب التحالفات مع مصر والسعودية، وأخيرا ضرب مراكز المقاومة العربية المتبقية من خلال تضييق الخناق الاقتصادي و السياسي على سوريا مثلا واستخدام ورقة الأقليات لتقسيم بعض دول المنطقة كالسودان حتى يسهل الفك و إعادة التركيب المنطقة.

الكلمات الدالة: الشرق الأوسط الكبير – مساعدات التنمية – دمقرطة أنظمة الحكم.

Résume :

L'histoire du monde arabe est marquée par un certain nombre de projets occidentaux visant à maintenir l'hégémonie des grandes puissances sur les pays de la région. Le dernier de ces projets fut le Grand Moyen Orient proposé par les Etats-Unis d'Amérique et soutenu par Israël . Ce projet avait pour objectif formel l'aide au développement et à la démocratisation des

systèmes politiques en place. Mais quelle en a été la contre- partie retirée de ces « nobles intentions » ?

Mots clefs: grand moyen orient - l'aide au développement - démocratisation des systèmes

Summary:

The history of the Arab World is marked by a number of Western projects to maintain the hegemony of major powers on the countries of the region. The last one was the "Greater Middle East" proposed by the United States and supported by Israel. This project had formal objectives for the development and the democratization of the political systems of the region. But what was the part against of these "noble intentions"?

Key words: great Middle East - development aid - democratization systems

مقدمة

بعد مشروع الشرق أوسطي الذي طرحته إدارة بوش الأبGeorge H. W. Bush والذي كان يهدف إلى تخليق نظام إقليمي جديد يضم معظم الدول العربية الشرق أوسطية إلى جانب إسرائيل وعدد من الدول الآسيوية الإسلامية وتبنتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون بسبب الثغرات التي اكتنفته وخاصة بعد تعثر عملية التسوية،و عدم استجابة إسرائيل لاستحقاقاتها الخاصة بعملية السلام عادت إدارة بوش الابن إلى طرح المشروع تحت تسمية جديدة وهي مشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وعليه:ما مضمون مشروع الشرق الاوسط الكبير،واهم مسوغاته وانعكاساته على الدول العربية؟ للإجابة على هذه الاسئلة سنتطرق الى النقاط التالية:

أولا.اهم المشاريع القبلية لمشروع الشرق الاوسط الكبير

ثانيا.العوامل المحركة لمشروع الشرق الاوسط الكبير

ثالثا.مستندات مشروع الشرق الاوسط الكبير

رابعا.المسوغات الإستراتيجية لمشروع الشرق الاوسط الكبير

خامسا.الجوانب الأساسية لمشروع الشرق الاوسط الكبير

سادسا.مواقف و ردود فعل الدول من مشروع الشرق الاوسط الكبير

اولا/اهم المشاريع القبلية لمشروع الشرق الاوسط الكبير لعام 2004:

يرى محمد جواد علي أن امريكا ترى في نظرية ايزن هاور حول الفراغ في المنطقة العربية إمكانية عودتها، وذلك لاعتقادها أن هناك فراغا حضاريا فيها أدى إلى حالة أمنية متفاقمة،هذه الحالة شكلت نوعا من التهديد للحضارة الغربية، لذا توجب على الغرب وأمريكا التدخل لقلب الأوضاع في المنطقة العربية وإعادة تشكيلها دون استشارة دولها وإعادة تشكيلها لسببين:اولا:فك الارتباط بين الإسلام و دوله بما يسهل و يبسط السيطرة والقبول بواقع الاحتلال الأمريكي للعراق،و الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.ثانيا:تذويب أو إنهاء فكرة القومية و إدانتها و محاصرة النظام الإقليمي العربي و إدخال هذا النظام في أسر الهيمنة الغربية والأمريكية، أي إقصاء الفكر الإسلامي و نفيه كمرجعية سياسية،اجتماعية و ثقافية في المجتمعات و الدول العربية.أما ماجد الكيالي فيقول:"أن مشروع المبادرة هذه ما هي إلا استمرارية للمشاريع الشرق أوسطية التي ما فتئت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تطرحها على المنطقة العربية،بهدف تكريس هيمنتها و تعزيز نفوذها –من خلال إيجاد مكانة لإسرائيل في المنطقة – إن لم تكن محصلة لها"، فلقد تم طرح بعد مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي دعمته أمريكا جملة من المشاريع الشرق أوسطية كان أهمها:

* خطة خارطة الطريق[1]: جاءت خطة خارطة الطريق التي تبنتها امريكا والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي و روسيا بعد خروقات إسرائيل لاتفاقيتي أوسلو1 و2، و برغم الاعتراف بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم،إلا أن الإدارة الأمريكية اشترطت دعمها لإقامة دولة فلسطينية بتغييرهم

1 – أدرجت خطة خارطة الطريق(20 ديسمبر 2002)خطوات الوصول لتسوية نهائية للنزاع الفلسطيني–الإسرائيلي على أساس تعايش دولتين:دولة إسرائيلية و دولة فلسطينية ديمقراطية و ذات سيادة.المرحلة الأولى:كان من المفروض أن تطبق قبل شهر ماي 2003،و لم تبدأ بعد,و نشير إلى الالتزامات بالنسبة للطرفين:الطرف الفلسطيني:التوقف اللامشروط للعنف و إعادة تشكيل المصالح الأمنية و إصلاحات سياسية عامة توقعا لإنشاء دولة .الطرف الإسرائيلي:تفكيك فوري للمستوطنات التي أقيمت مند 2001 و تجميد كل نشاط استيطاني.المرحلة الثانية:انتقالية،كان المفروض بدأها مباشرة بعد الانتخابات الفلسطينية نظريا في ديسمبر 2003،بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة،بحدود مؤقتة و ذلك اثر ندوة دولية.المرحلة الثالثة: تتوقع ندوة دولية ثانية تهدف إلى اتفاق عام و نهائي حول الوضع الدائم للدولة الفلسطينية 2005 بما في ذلك مسألة الحدود و اللاجئين و القدس و المستوطنات.الرباعية التي اجتمعت في سبتمبر 2004 سجلت ملاحظة مفادها عدم حصول تقدم جوهري قصد تطبيق خارطة الطريق .

لقيادتهم،و إقامة مؤسسات ديمقراطية صلبة من شأنها أن تشجع على انتخاب قادة جدد ليسوا متورطين مع الإرهاب– بحد تعبير الإدارة الأمريكية–و هذا تحت شعار الإصلاح و التخلي عن المقاومة و القبول بالاعتبارات الإسرائيلية لعملية التسوية [1]. وبالرغم من أن الوثيقة الأمريكية حول الشرق الأوسط الكبير مثلما نشرتها جريدة الحياة اللندنية في فيفري 2004، لم يرد فيها ما يشير للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي،كما أكدت عن عدم وجود صلة بين الإصلاحات التي تفرضها على المنطقة العربية و التي على رأسها نجد مسألة الديمقراطية أو إقامة الحكم الراشد،إلا أن هذه المبادرة المسماة بخارطة الطريق قد وضعت نفس شروط الإصلاح السياسي التي جاءت في مبادرة الشرق الأوسط الكبير .

*مبادرة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط :لقد تم طرح هذه المبادرة في 2003/11/6، و التي تطالب بإدخال تغييرات جوهرية في طبيعة الأنظمة السياسية للدول العربية،و تعزيز المشاركة الشعبية و تنمية مؤسسات المجتمع المدني،و لقد سبقت هذه المبادرة ما عرف بمبادرة روبرت بيلليترو . Robert Pelletreau

*المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط " منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية :في 2003/5/9 أعلن الرئيس بوش الابن عن مبادرة جديدة لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية،وهذا من أجل تحقيق السلام،الاستقرار و الرفاهية لشعوب المنطقة،والملاحظة المبدئية إعلانه الصريح بأن هذه المبادرة مخصصة للبلاد العربية و التي حددها مبدئيا في:الكويت،البحرين،الأردن،السعودية،مصر مضيفا إليها:إسرائيل و تركيا.و يتم إنشاء هذه المنطقة خلال فترة زمنية حددت بعشر سنوات،حيث تقوم امريكا بإبرام اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة مع دول المنطقة دولة تلوى الأخرى ثم تضع هذه الاتفاقيات المنفردة ضمن صورة اتفاق إقليمي شامل لتحرير التجارة[2].و يرى الدكتور عبد الرحمان صبري أن هذا الطرح الأمريكي الجديد هو إعادة طرح للشرق أوسطية الذي سبق و أن تبنتها الإدارة الأمريكية منذ تسعينات القرن

1 – دون كاتب:"الشرق الأوسط الكبير نحو نظرة جيوسياسية جديدة"،مجلة الجيش،ع 499،فيفري 2003 ،ص 23 .

2 – مغاوري شلبي علي:"المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط بين الاقتصاد و السياسة"،السياسة الدولية،ع 154،أكتوبر 2003،ص 193.

العشرين في محاولة لإدماج إسرائيل مع اقتصاد الدول العربية في تكتل اقتصادي ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول الداخلة فيه[1]،و في هذا الإطار يقول مغاوري شلبي علي:

" نؤكد أن الدول العربية أمام هذه المبادرة تقف مرة أخرى أمام دعوة للسوق الشرق أوسطية التي عقدت من أجلها أربعة مؤتمرات إقليمية بعد إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني في سبتمبر عام 1993، و التي فشلت في دمج إسرائيل في المنطقة من البوابة الاقتصادية،و إن كان هذا يتطلب عدم تجاهل وجود فوارق جوهرية بين الظروف التي صاحبت الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية و الظروف التي صاحبت المبادرة الأمريكية الجديدة و خاصة فيما يتعلق بقوة النفوذ الأمريكي الحالي في المنطقة[2]" .

وبالرغم من أهمية دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط في إستراتيجية الأمريكية إلا أن هذا لا ينفي وجود أهداف اقتصادية تسعى امريكا إلى تحقيقها من وراء إطلاقها لهذه المبادرة، فالمنطقة تعد واعدة للغاية فيما يتعلق بتوسيع حجم تجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، خاصة مع تزايد انفتاحها التجاري على العالم في ظل انضمام عدد من دولها إلى برامج لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات المشاركة التي تربط بين الطرفين.لم تشأ الولايات ترك الاتحاد يستحوذ على حصة متزايدة من أسواق المنطقة في ظل هذه الاتفاقيات، فطرحت برنامجها لتحرير التجارة الأمريكية مع دول المنطقة لتتمكن من منافسة الاتحاد على الأسواق العربية بعد أن أدت العلاقات التفضيلية التي أقيمت بين الاتحاد و بين بعض دول المنطقة إلى تزايد حصة الاتحاد في أسواق تلك الدول على حساب الحصة الأمريكية فيها، فعلى سبيل المثال تراجعت نسبة الصادرات السلعية الأمريكية للمغرب من إجمالي الواردات السلعية المغربية من 7.7 % عام 1993 إلى 5.9 % عام 1995 إلى 3.7 % عام 2001 كذلك تراجعت نسبة الواردات التونسية من أمريكا من 5.7

1 – د. عبد الرحمان صبري، الخيارات الاقتصادية العربية في عالم متجدد،ط1،(عمان:منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، 1998)،ص 128.

2 – مغاوري شلبي علي، مرجع سابق.ص 191 .

% من إجمالي الواردات التونسية عام 1993 إلى 4.9 % عام 1995 إلى 4 % عام 2001 و هذا وفقا لبيان صندوق النقد الدولي[1] .

شروط المبادرة:من أهم الشروط التي وضعتها واشنطن لقبول دخول بلدان الشرق الأوسط في هذه المنطقة و هي شروط إلزامية وتشبه كثيرا إن لم تكن مطابقة للبنود التي وردت في مشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير نذكر:

*بإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية،حيث ترى واشنطن أن اقتصاديات دول المنطقة تعاني من عديد المشاكل مما يجعل مساهمتها في الصادرات و الاقتصاد الدولي محدودة و لا تتناسب و قدراتها الحقيقية،و قد أشار أنتوني وينرAnthony Weiner مساعد وزير الخارجية الأمريكي إلى هذه المشاكل و التي أوردها تقرير التنمية البشرية العربية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية،و من أهم الإصلاحات لتخطي هذه المشاكل:

*تحسين مناخ الاستثمار،حماية حقوق المواطن الفكرية،تشجيع نمو المشاريع الخاصة،تطوير القانون القضائي.

* القيام ببعض الإصلاحات السياسية و خاصة ما يتعلق بزيادة مساحة الديمقراطية،حرية التعبير،توسيع دور المجتمع المدني،محاربة الفساد و الإرهاب،حماية حقوق الإنسان.

* تخفيض الحواجز و الرسوم الجمركية على التجارة بين الولايات و الدول العربية تدريجيا خلال فترة زمنية تنتهي بعدها الضرائب و الرسوم الجمركية تماما،و قدروها بعشر سنوات من أجل زيادة حركة التجارة و الاستثمار المشترك

*انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل[2]، و هو مطلب قديم جديد حيث ورد من قبل في بنود"المشروع الشرق أوسطي"الذي طرحته أمريكا في سنوات التسعينات.

* إصلاح التعليم في الدول العربية خاصة تعليم النساء،و تقوم امريكا بتوفير الموارد اللازمة لترجمة الكتب إلى اللغة العربية و تقديم هذه الكتب لطلاب المدارس الابتدائية في دول المنطقة و نشر اللغة الإنجليزية[1].

1- عبد الرحمان صبري، مرجع سابق، ص 128 .

2 - مغاروي شلبي علي، مرجع سابق، ص 294 .

وعموما يمكن بخصوص هذه المبادرة إدراج الملاحظات التالية:

-إن حجم العلاقات التجارية ما بين امريكا و الدول العربية ليس من الضخامة بالنسبة لإجمالي التجارة الأمريكية بما يعطي قضية تحرير التجارة كل هذه الأهمية،و فبالرغم من أن استهداف الأسواق العربية من جانب الولايات هو هدف موجود إلا أنه ثانوي إذا ما قيس بالأمور الأخرى مثل الأهداف السياسية من وراء هذه المبادرة و إذا ما قيس بطبيعة الإصلاحات و الشروط التي تفرضها المبادرة على البلدان العربية.

-إن الإصلاحات التي تطلب امريكا إدخالها في الدول العربية هي إصلاحات شاملة وعميقة،لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية المعتادة بل تشمل إصلاحات سياسية،اجتماعية،اقتصادية قد تتنافى مع المصالح و العادات العربية،كما أن واشنطن تطالب بإدخالها قبل بدء التفاوض مع أي دولة عربية حول تحرير التجارة .

-إن المبادرة الأمريكية تجعل من إسرائيل بعدا ثالثا في العلاقات الأمريكية العربية بحيث أن المبادرة تجعل تحرير التجارة العربية مع الولايات عبر البوابة الإسرائيلية أي أن تقوم الدول العربية بإنشاء ما يعرف "بالمناطق الصناعية المؤهلة" مع إسرائيل كشرط لتصدير المنتجات العربية في هذه المناطق إلى الأسواق الأمريكية

*مبادرة كولن باول Colin Powell(13 /12/ 2003):تعتبر بمثابة النواة التأسيسية الأولى لمشروع الشرق الأوسط الكبير،و جاءت هذه المبادرة نتيجة الاجتماع المغلق الذي عقده باول[2] في 2002/11/16 مع خمسين سيدة عربية[3]في إطار برنامج الإصلاح الذي أعدته وزارته و أشرفت على تنفيذه اليزبت تشيني i.Tcheney[4]، و هو برنامج جاء في إطار المناخ العام الأمريكي في تعزيز الديمقراطية و نشرها في الشرق الأوسط و مساعدة الدول المعنية في دفع خططها التنموية الاقتصادية،السياسية،الاجتماعية،الثقافية،و التربوية، وقد وضعته واشنطن عقب أحداث

1 – عبد الرحمان صبري، مرجع سابق، ص 129 .

2 – كولن باولColin Powell :هو وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية .

3 – تكون هذا الوفد من نساء ينتمون إلى الدول العربية التالية : الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، الضفة الغربية، غزة، اليمن، تونس، الخليج.

4 – ابنة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني .Dick.Tcheney

11سبتمبر،لكن تحديدا عشية غزو العراق قال كولن باول Colin Powell في خطاب له:"إن الولايات المتحدة الأمريكية رصدت مبلغ 29 مليون دولار لدعم الديمقراطية في العالم العربي"[1].

لقد لعب هذا الوفد النسائي دورا في تأجيل مبادرة باول Powell الإصلاحية إلى غاية 12/12/ 2002 لعدة أسباب كان أهمها: دعم واشنطن لإسرائيل،و المعايير المزدوجة في السياسة الأمريكية،رفض الحرب على العراق،الخطط المبيتة لتقسيم المنطقة العربية،المبلغ الزهيد المخصص لتصدير فكرة الديمقراطية(29 مليون دولار مقابل تخصيص أمريكا مبلغ 29 مليون دولار للمعارضة العراقية في نفس الوقت لتقويض العراق و إثارة الحرب الأهلية فيه).لكن هناك من يرى أن التأجيل في الحقيقة كان راجع إلى انتظار حصول قبول أوسع"لخريطة الطريق"المقترحة لحل الصراع في فلسطين كمراوغة متجددة لصالح إسرائيل.

جاءت مبادرة باول هذه في صفحات ثلاث تحمل إصلاحا نظريا للبنى السياسية والاقتصادية العربية انطلاقا من أن مصلحة أمريكا تقتضي تغيير الشرق الأوسط،و هنا يقول باول Powell:"إن تأجيل الإصلاحات حتى حل أزمات المنطقة مسألة باتت مرفوضة بالكامل من الإدارة الأمريكية "[2].و يبدو نص مشروع الشرق الأوسط الكبير نسخة طبق الأصل تقريبا عن مبادرة كولن باول Colin Powell مع أن بينهما عامين تقريبا-الأولى 2004/2/13 و الثانية 12/17/ 2002- بل يمكن القول أن المشروع المذكور-كما أشرنا سابقا-هو المبادرة الأساسية لباول و التي جاءت نتيجة مناقشات مع قادة بعض دول العالمين الغربي و الإسلامي و عدد كبير من المثقفين و هي مبادرة إصلاحية تضع الولايات المتحدة بشكل قوي إلى جانب قوى التغيير و الإصلاح و بناء المستقبل الحديث للمنطقة العربية (والشرق الأوسط).و قد تركزت مبادرته على أعمدة ثلاث :العمود الأول:هو التعاون مع القطاعين العام و الخاص لردم الهوة في مجال البطالة من خلال الإصلاح الاقتصادي والاستثمار في مجال الأعمال و تقوية القطاع الخاص و تعزيز الحريات و المجتمع المدني والمشاركة السياسية و رفع صوت المرأة ،العمود الثاني : يربط بين الاقتصاديات المفتوحة وضرورة إيجاد الأنظمة المفتوحة على بعضها و على العالم،العمود

1 - فريدمان بوتنير:"ندوة الشرق الأوسط الكبير"، شؤون الأوسط ، ع 114 ، ربيع 2004 ، ص 13 .

2 - دون كاتب:"الشرق الأوسط الكبير الطرح و المواجهة"،شؤون الأوسط،ع 115،صيف 2004 ، ص 3 .

الثالث:و هو الإصلاح التعليمي حيث يتم التركيز على تعليم البنات و توفير المنح المدرسية للجميع

من خلال التطرق لجملة هذه المشاريع التي قامت الإدارة الأمريكية بطرحها على المنطقة العربية يتبين أنها لا تختلف كثيرا في مضمونها عما جاء به "مشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير"،بل أكثر من ذلك كل مشروع من هذه المشاريع اختص بجانب من جوانب المبادرة الأخيرة (الشرق الأوسط الكبير).و هذا يدل على أن الإدارة الأمريكية لا تعمل في الفراغ و إنما لديها إستراتيجية محددة وأهداف مسبقة فيما يخص المنطقة العربية

ثانيا: العوامل المحركة لمشروع الشرق الاوسط الكبير

قبل استعراض العوامل التي أدت أو دفعت بإدارة بوش الابن إلى إعادة طرح المشروع الشرق أوسطي في صورته الجديدة وتحت تسمية مبادرة الشرق الأوسط الكبير لابد من :

أ – تحديد المقصود بالشرق الأوسط الكبير :يضم الشرق الأوسط الكبير في ذهن أصحابه دول الشرق الأدنى و الشرق الأوسط بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا و إسرائيل و الإصرار على استخدام هذا المصطلح الذي ظهر كمفهوم في حلقة تطور الشرق الأوسط في التقرير الاستراتيجي السنوي لعام 1995 (Strategic Assessment 1995) الذي يصدره معهد الدراسات الإستراتيجية القومي (I.N.S.S) التابع لوزارة الدفاع الأمريكية،حيث تناول بالتحليل في فصل خاص الشرق الأوسط من المغرب حتى الحدود الصينية ليشمل الغرب العربي،آسيا العربية،وآسيا الوسطى الإسلامية[(1)]،يعني شيئين:اولا:الرغبة في طمس معالم العروبة،و إلغاء كلمة عربي و ما ترمز إليه،و سلخ الصفات القومية و العربية عن العرب واعتبار العرب قبائل و طوائف،و لهذا يتم استخدام مصطلح الشرق الأوسط أو قضية الشرق الأوسط و ذلك بدلا من التعابير الصحيحة و ذات الدلالات العربية كالمنطقة العربية،الأمة العربية،القضية الفلسطينية،ولهذا ظهر في المشروع الأمريكي من قبل تعبير شمال إفريقيا للتهرب من استخدام مصطلح المغرب العربي.ثانيا:جوهر المبادرة هو من ناحية ضم إسرائيل،و إدخالها في النسيج المنطقة،و جعلها جزءا و عضوا أساسيا

1 – د. أحمد سليم البرصان ،"مبادرة الشرق الأوسط الكبير :الأبعاد السياسية الإستراتيجية"،السياسة الدولية ،ع148، أكتوبر2004. ، ص ص 44-43 .

في كتلة المنطقة دون الاضطرار إلى إبراز اسمها،و هو من ناحية ثانية التمهيد بكل وسائل الترغيب و الترهيب لانتزاع الاعتراف العربي الجماعي بها،و فرض التعامل الطبيعي معها و إقناع الحكام العرب أن الطريق الوحيد للبقاء في الحكم يكون بالاعتراف بإسرائيل.و لقد أخذ هذا المصطلح ينتشر بين الباحثين في القضايا الإستراتيجية، ففي عام 1997 أصدر كل من روبارت بلاكويل Robert Blackwill و مايكل ستيرمد كتاب بعنوان:"الحلفاء المنقسمون"، و يقصد المؤلفان أمريكية و الاتحاد الأوربي و انقسامهما حول سياسة الشرق الأوسط الكبير،كما صدرت عن دار نشر Borking Institute في نفس العام كتاب لروبرت هركاني و جيفري كب بعنوان"الجغرافيا الإستراتيجية و الشرق الأوسط المتغير" Changing Middle East والذي يطرح مفهوم الشرق الأوسط الكبير(1).

ب – العوامل الدافعة لإعادة طرح المشروع: يمكن إجمالها فيما يلي:

*نمو النزعة الإمبراطورية والعسكرية و"الوطنية"في امريكا لاسيما مع ازدياد نفوذ تيار المحافظين الجدد الذي يدعي بأن لامريكا دورا رسوليا عليها القيام به لبناء العالم على شاكلتها،على قاعدة نشر الديمقراطية و الليبرالية و الاقتصاد الحر ولو تطلب الأمر استخدام القوة .

*هجومات 11 /9/ 2001 التى أحدث تحولا كبيرا في إدراك الأمريكيين لحدود أمنهم القومي وما سهل على المنظرين والمخططين تيار المحافظين الجدد تحويل السياسة الخارجية الأمريكية، وإجراء تغييرات عليها إزاء المنطقة و العالم العربي بما في ذلك تبرير كل إجراءات الحرب على الإرهاب و مبدأ الحرب الوقائية و فرض الوصاية على الدول العربية و تعزيز مكانة إسرائيل في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة.

كما أنه و نتيجة لهذه الهجمات دخلت أمريكا حربها ضد الإرهاب بحيث خاضت حربين، في أفغانستان(2) و في العراق،و لقد أطلق المحللون على هذه المرحلة صفة الماكرو Macro أي المقاربة الكبرى للمنطقة و التنفيذ العسكري لتثبيت مواطئ القدم على الأرض وبالفعل دخلت امريكا

1 – أحمد سليم البرصان، مرجع سابق ، ص 44 .

2 – تيري ميسان،التضليل الشيطاني ماذا جرى في 11 أيلول 2001 هجوم ارهابي أم انقلاب؟،ت: زهير طالب،(دمشق:الدار الوطنية الجديدة، 2000)، ص 109

الشرق الأوسط القديم حتى و لو لم يكن العالم راضيا عن سلوكها.وبعد هذه الحروب الكبيرة والمحدودة في أفغانستان و العراق[1] بدأت أمريكا خوض الحروب الصغيرة جدا Micro wars وهي التي ذكرت في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي NSS. و بغية الانتقال من صورة الماكرو إلى الميكرو أطلقت أمريكا مشروع الشرق الأوسط الكبير، أي الدخول إلى العقل و الوعي العربيين و تغييرهما من الداخل(الميكرو)، و هذا بحجة منع استعمال الإرهاب لتحقيق الأهداف السياسية و لا يكون الأمن إلا من خلال تغيير العقل العربي و يكون هذا من خلال مقاربة التنمية البشرية و الاقتصادية، كما تركز واشنطن على ضرورة تغيير المناهج الدراسية و كل ماله علاقة بتسويق الكره للغرب ويطرحون هنا مثال مدارس الطالبان و ما أنتجته من سلوكات متطرفة تجاه الدول الغربية . ويعد الغزو الأمريكي للعراق الانطلاقة البارز في إعادة رسم الشرق الأوسط،و مع احتلال العراق و تدمير مؤسساته و بناه التحتية و الثقافية تعاظمت مشاعر العداء للولايات في المنطقة العربية خاصة و العالم الإسلامي عامة،وعليه أدركت واشنطن أن تجاوز هذه المشاعر التي تهدد مصالحها في المنطقة لا يتحقق إلا بإجراء تغييرات أساسية على مستوى أنماط الإدارة و الحكم، و لتمرير مشروعها ادعت الإدارة الأمريكية أنه يصب في مصلحة دول المنطقة و أنه سيخرجها من عزلتها الدولية و ركودها الاقتصادي و الاجتماعي مما سيعود عليها بالفائدة.و لإضفاء الشرعية على هذه المبادرة عمدت أمريكية إلى إشراك الاتحاد الأوربي فيه[2]،و أدت كل هذه الأحداث إلى تركز السياسات و الدوافع الإستراتيجية الأمريكية حول:أولا:مكافحة الإرهاب ليس فقط بالآلة العسكرية،و إنما بالسياسات الاقتصادية، الدبلوماسية، الثقافية، ثانيا:إحكام السيطرة على مصادر النفط الممتد من وسط آسيا إلى المنطقة الخليجية، حيث اشار جريجوري جوز Gregory Gause :"ان الاقتصاد العالمي يحركه النفط وان الخليج هو مستودع النفط العالمي"[3].،ثالثا:إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية لما يمهد لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم بأسره،رابعا:منع ظهور القوى الكبرى(الصين،روسيا،الاتحاد الأوربي)، و طردها من ساحة منافسة الامريكية، خامسا:إعادة

1 – أبو بكر الدسوقي:"أمريكا الإرهاب الحدث و التداعيات"،السياسة الدولية ،ع 146،أكتوبر 2001،ص 99.

2 – مشروع الشرق الأوسط الكبير أو المبادرة المستحيلة في : http:// www.lebarmy.gov.ib/arabic/htm

3 – F.Gregory Gause,Oil Monarchies :Domestic and Security Challengers in the Arab Gulf States,(N.Y: council on foreign Relations Press,1994),P174.

تشكيل العالم الإسلامي و المنطقة العربية خاصة بما يتناسب مع مصالح التحالف الأمريكي الصهيوني. و ترى نادية مصطفى:

" إن الإستراتيجية الأمريكية تطمح في النهاية إلى تطبيق الأهداف التالية: حماية المصادر النفطية بالسيطرة على منطقة الخليج ،حماية الأمن الإسرائيلي حتى و لو على حساب عملية السلام، والتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية من خلال بناء تحالفات جديدة تضم الكويت و العراق على حساب التحالفات مع مصر و السعودية،ضرب مراكز المقاومة العربية المتبقية من خلال تضييق الخناق الاقتصادي و السياسي على سوريا و استخدام ورقة الأقليات في السودان و سوريا."[1].

وتضيف نادية مصطفي أنه بعد حرب العراق في مارس 2003 لم تعد امريكا بحاجة إلى الحلفاء الاقتصاديين أو حتى العملاء، و كذلك لم تعد العوامل الثقافية و الاجتماعية للتدخل الأمريكي منفصلة عن العناصر العسكرية و الاقتصادية،فمن المنظور الأمريكي لم تعد إعادة تشكيل المنطقة العربية مقصورة على الأسباب العسكرية المباشرة،بل امتدت إلى الأسباب الاجتماعية و الثقافية و أصبحت العلاقة بين المجتمع و الدولة في لب التغييرات اللازمة. و هو ما يعني أن أحداث 11 سبتمبر أدت إلى تصاعد التداخلات الخارجية بشكل ملحوظ، و كذلك إلى تصاعد العلاقة بين الداخلي و الخارجي،فالداخلي صار خارجيا والخارجي أصبح داخليا و الإقليمي أصبح دوليا.كما أن الضعف في العالم العربي والإسلامي سهل على الإدارة الأمريكية مهمتها،الأمر الذي أدى إلى وضع المنطقة العربية في مقدمة الإستراتيجية الأمريكية العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر [2]

1 – ندوة مغلقة عقدت في الفترة من 22 إلى 23 مارس 2004 بالقاهرة تحت عنوان:"الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 رؤية مصرية و تركية"، نظمها مركز البحوث و الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة مع مركز الدراسات الإستراتيجية بوزارة الخارجية التركية موقع إسلام أنلاين : http://www.islam-online.net

2 – نفس المكان .

ثالثا: مستندات مشروع الشرق الاوسط الكبير

استندت أمريكيا في إطلاقها لهذا المشروع على تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية للعامين 2002-2003، و الذي اعده باحثين وكتاب عرب،و هو قائم على أساس الفشل الذريع في التنمية العربية الذي أدى إلى انعدام القدرة على ضبط الشارع العربي، و بالتالي تنامي الرؤية المتصادمة مع الإستراتيجية الغربية و الأمريكية على رأسها،و هو ما سيؤدي،بل أدى إلى تنامي ظاهرة الإرهاب،أي أن الفقر و البطالة و الفساد السياسي والإداري و انعدام الديمقراطية ... في المنطقة هو الذي يؤدي إلى ظهور التوتر،التمرد، والبؤر الإرهابية، و ذلك حسب وجهة النظر الأمريكية [1]. و جاء في هذا التقرير أرقام مذهلة ومخيفة عن وضعية المنطقة العربية منها:إن مجموع الدخل القومي لكل الدول العربية يساوي الدخل القومي لإسبانيا فقط،40 % من العرب البالغين أميون،ثلثا العدد من النساء،5.3% فقط من النساء تشغل المقاعد البرلمانية،51 % من الشباب العرب عبروا عن رغبتهم في الهجرة،6.1 % فقط من السكان يستعملون الإنترنت،و إن ثلث سكان المنطقة يعيشون على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم و المطلوب هو معدل نمو اقتصادي يقارب 6 % [2]..الخ،و المطلوب حسب هذا التقرير و المبادرة على حد سواء هو إدخال إصلاحات تتمحور حول:تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح،بناء مجتمع معرفي،توسيع الفرص الاقتصادية،تدريب النساء،مكافحة الفساد،إعلام حر،تشجيع المجتمع المدني و إعادة إنتاج الطبقات الوسطى و التي من دونها لا تقوم الديمقراطية،تحسين مناهج الدراسة و تعديلها وتشجيع الأبحاث و الدراسات و تعديلها و تخصيص الأموال اللازمة لها ...الخ.بالإضافة إلى تقرير التنمية البشرية لعام 2002 صدر أيضا تقرير آخر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم،كانت الجامعة العربية قد كلفت المنظمة بإعداده،و لقد هاجم هذا التقرير هو الآخر الأنظمة المتسلطة معتبرا أنها تستخدم الدين في خدمة السياسة،و اعتبر التقرير أنه لا وجود للمجتمع المدني في العالم العربي،وعليه فهو تقرير آخر صادر عن الجامعة العربية يدين الوضع المتدني في المجتمعات

---

1 – د. خير الله عصار:" قراءة في مشروع الشرق الأوسط الكبير"، جريدة الشروق، ع 1111 ، 27 جوان 2004 ، ص 8 .

2 – د. سالم لبيض:" أي دور للعولمة في أحداث 11 سبتمبر و احتلال العراق" ، شؤون الأوسط ، ع 120، شتاء 2004 ، ص 140 .

العربيـة.و تعتبـر امريكـا أنـه فـي حالـة نجـاح هذا المشـروع أو المبـادرة، و الـذي يستند إلـى مبـادئ الديمقراطية و إلى الحفاظ على حقوق الإنسان، و في حالة تعديل المناهج الدراسية بحيث لا تنتج أجيالا من الشباب العربي يكره الغرب الذي نجد الولايات المتحدة الأمريكية على رأسه فإن المنطقة مقبلة على مرحلة ازدهار باهرة.

رابعا: المسوغات الإستراتيجية لمشروع الشرق الاوسط الكبير

أ- السيطرة على المنطقة العربية وإدخال وحماية إسرائيل فيها:لم يكن لواشنطن أن تحقق مصالحها في المنطقة العربية دون القيام بعملية تفكيكها و هذا ما عمدت على تحقيقه منذ حرب 1973، ولقد مثلت اتفاقية كامب ديفيد فاتحة هذا التفكيك[1]، أما و قد استكملت تفكيك المنطقة بعد احتلال العراق، و قبل ذلك محاصرة الثورة الفلسطينية ثم حصار ليبيا،سوريا،السودان و تخريب هذا الأخير و أحداث الجزائر ... الخ،تأتي الآن عملية التركيب،إذ أخذت الإدارة الأمريكية تعمل على تقويض الأسس التي تجعل من هذا النظام أو ذاك ذو صلاحية نافعة حتى و هو في خدمة المصالح الأمريكية نفسها بإضعافه على مستويين: الأول:كونه نظام متخلف و لم يعد صالح للحكم باعتباره معاديا لتطلعات الشعب – الديمقراطية، الحكم الصالح – مما يؤدي إلى الاحتقان فالانفجار وهو وضع لا يمكن للمصالح الأمريكية لترضى به و لتبقى تحت رحمة هذه التوقعات،الثاني: أن النظام العربي أصبح ضعيف و هذا الضعف ينعكس على مؤسساته و أجهزته و هو الأمر الذي سيؤدي عاجلا أم آجلا –حسب وجهة النظر الأمريكية- إلى التمرد و الانقلاب الاجتماعي و السياسي على هذه النظم،مما سيضر بالمصالح الأمريكية،و لذلك يأتي هذا المشروع في إطار تنظيم جديد على المستويات السياسية و الإيديولوجية و الجغرافية .

-سياسيا: بإدخال نظم سياسية متناقضة مع طبيعة النظام السياسي العربي و كذلك الاجتماعي و الاقتصادي

-إيديولوجيا:بتغذية ارتدادية معاكسة للإيديولوجية الحاكمة لتوعية الشعب و إبعاده عن قيم العروبة و الإسلام

1 – أدت هذه الاتفاقية إلى إبعاد أو إخراج مصر من ريادتها للوطن العربي،بل أخرجتها من دائرة الصراع العربي الصهيوني الأمر الذي سهل من عملية اختراق المنطقة و أمنها .

-جغرافيا:حيث تتسع دائرة الحركة الأمريكية الجيوسياسية من الهند شرقا و حدود الجمهوريات الإسلامية التي كانت ضد نفوذ الاتحاد السوفيتي سابقا إلى الفضاء المتوسطي، وصولا إلى المحيط الأطلسي عند حدود البطن الإفريقي غربا،انتهاء بالقرن الإفريقي الذي يمسك برأس المنطقة في المحيط الهندي المطل على الهند شرقا لاستكمال الدائرة.هذه الدائرة ليست دائرة مساحة كيلو مترية بل هي مساحة الشرق الأوسط الذي يتمسك بعقيدته الحضارية و التاريخية و تقع على التماس مع الصين و روسيا و تصل إلى بولندا و تركيا وآلاسكا. وهو الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى :

* التوظيف الكوني وذلك بإضعاف الدول الكبرى و استباق محاولات تمديدها و توسيع دوائر نفوذها.

* إنهاء وشطب الأمة العربية و تفكيك بنية المجتمع العربي من خلال:

- إقامة أنظمة متطابقة والإستراتيجية الأمريكية الكونية.
- ابتداع أنظمة عربية دون ملامح أو شخصية أي دون أي اعتبار لخصوصيات الشعوب التاريخية والحضارية و الإيديولوجية، و تفكيك البنية الفكرية العربية الإسلامية من خلال فك الارتباط بين الإسلام و العروبة ثم تفسيخ كل على حدى من خلال إدخال عناصر و مجتمعات في نسيج المنطقة فتفقد شخصيتها لا هي عربية و لا هي إسلامية ككيان العدو الصهيوني .
- تمييع حالة الصراع العربي الصهيوني و تفعيل دور اسرائيل في إدارة المنطقة باعتباره كيانا رائدا في مجالات:العلم،التقنية،الصناعة،الاستثمار،السياحة و المثال الوحيد للديمقراطية،حقوق الإنسان،التعددية .
- خلع الأنظمة المعارضة للسياسة الأمريكية(سوريا،لبنان،إيران)، وتفتيت الكيانات الحالية إلى كيانات أصغر تحت ذرائع حقوق الأقليات [1].

هذه الأمور بمجملها ستؤدي إلى حالة اغتراب كامل،و تفكك في البنية الاجتماعية ومزيد من الأمن الإسرائيلي و تسهيل السيطرة على الدول الصغيرة أو المطيعة، و هذا بدوره سيؤدي إلى

1 – دون كاتب:" الشرق الأوسط الكبير الطرح و المواجهة"، مرجع سابق، ص 5 .

أسرلة و أمركة هذه البنى من خلال سياقات و منظومات عمل، و هي ليست بجديدة بل هي جزء أساسي من مناهج وأفكار وطروحات القوى السياسية العربية والأنساق الاجتماعية الأخرى من[1].:

*الديمقراطية،حقوق الإنسان، و الحكم الراشد،إذ أن أهم مناداة الشعب و قواه السياسية هو وجود حكم صالح و أنظمة عادلة، و الإصلاح القانوني و القضائي.

*التنمية الشاملة و البشرية و في مقدمتها التعليم و محو الأمية و إصلاح نظام التعليم و هو إصلاح ضروري ليتماشى مع الرؤية الأمريكية، و قد فرضت هذه الإصلاحات على البعض، و البعض الآخر يسرع في تغيير المناهج دون أي ضغط أو طلب و بهدوء دون إعلان .

*البطالة وفرص العمل والاستثمار، ودور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

*المعلومات و دور المعرفة و الاتصال و شبكة المعلومات الدولية .

*المجتمع المدني، و في مقدمة تأسيس و دعم المنظمات الأهلية و غير الحكومية لتلعب الدور الرئيسي في تنمية المجتمع المدني و الحر حسب التعبير الأمريكي.

*النمو الاقتصادي و توسيع مناطق و دوائر رعاية الأعمال و الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية و تنفيذ الإصلاح بعدم سيطرة الدولة على الخدمات المالية و رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول و تحديث الخدمات المصرفية،و تقديم العون لإرساء اقتصاد السوق و إنشاء هياكل تنظيمية للخدمات المالية .

*إيجاد منبر اقتصادي للشرق الأوسط الكبير

ب –احتواء أوربا الموحدة و الصين و الهند:و هنا يعتبر حديث الممثل الأمريكي في حلف الأطلسي نيقولاس بيرنز في اجتماع الحلف في براغ 19 أكتوبر 2004 مؤشرا لرصد التفكير الأمريكي بخصوص التوجه نحو الشرق الأوسط الكبير,لقد ذكر بيرنز في هذا الحديث:"أن مهمة الحلف الآن هي الدفاع عن شمال أمريكا و غرب أوربا و لكن مع استقرار هاتين المنطقتين فإنه يمكن حصر المهمة فيهما،و يجب توجيه كل الاهتمام و القوة العسكرية للحلف باتجاه الجنوب و

---

1 – وجيه عمر مطر:"أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير"،مجلة فلسطين، الاثنين 29 آدار 2004.في موقع جريدة فلسطين: http// www.aila7rar.net

الشرق و بكلام أدق:إن مستقبل الحلف الأطلسي نحو الجنوب والشرق أي في الشرق الأوسط الكبير".

فظهور الدستور الموحد بين الدول الأوربية من شانه ان يجعل من اتفاقية الدفاع المشترك الأوربي حقيقة،و سيؤدي ذلك إلى ظهور تنظيم عسكري أوربي موازي للحلف الأطلسي، كما ان الاقتصاد الأوربي والأورو سيشكلان خطرا اقتصاديا حقيقيا،ففي عام 2006 أدى انهيار الدولار أمام الأورو إلى خسارة الدول الخليجية ما قيمته 40 مليار دولار لوحدها بسبب فرق العملة فقط، و هنا تبرز نقطة إستراتيجية مهمة و هي أن التوجه الأمريكي للتحكم في منابع النفط في المنطقة لا يهدف تسيير احتياجاتها من النفط فقط بل إلى إجراء عملية خنق مبكرة لاقتصاديات الدول المنافسة لها(أوربا الموحدة،الصين،اليابان، ..)[1]،الصين مثالا تعدى إجمالي الناتج المحلي لها في ما بين 1990 و2000 إلى 9 % بشكل ثابت و في 2004 كان معدل النمو 3 % و يتوقع أنه خلال الثلث الأول من هذا القرن أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية،و هذا حسب رأي غولدن ساكس أما بول كيندي Paul Kennedy فيقول:"إن الهند و الصين سيشكلان في عام 2040 قوى موازية امريكا".و تتركز توجهات الصين الآن نحو خلق سوق مشتركة بينها و بين اليابان و الهند، و الآن هناك نوع من الترابط الاقتصادي العضوي ما بين العمالقة الثلاث.

ج – خلق مراكز وجود عسكري استراتيجي في مفاصل محددة من المعمورة : إن أبرز المؤشرات العملية للاتجاه الأمريكي نحو إنشاء الشرق الأوسط الكبير يتمثل في احتلال أفغانستان ثم العراق،و إقامة قواعد عسكرية في آسيا الوسطى و الدعوة الآن إلى تغيير الأنظمة في الشرق الأوسط،و الواقع أن كلا من أفغانستان و العراق و ليبيا و المغرب تعتبر بمثابة أربع مناطق(دول) لها أهمية إستراتيجية بالغة الأهمية لواشنطن لمحاصرة الصين، فبعد احتلال أفغانستان أقامت نحو 130 قاعدة عسكرية على حدود الصين،كنوع من التطويق الذي تضربه أمريكا على هذا المحور.كل هذه القواعد وضعت على الحدود الصينية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق،و معروف حجم النفط تلك المناطق.أما ليبيا فقد ظهر الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بها منذ 1957، فقد رأى ايزنهاور آنذاك في مرحلة التوجه لاحتواء الشيوعية و الاتحاد السوفيتي أن هذا

1- عزمي بشار :" زينى و العقل زينة", في موقع: http// www.arabicmediainternet.network.htm

الأخير يتجه لاحتواء أوربا و اكتساحها،وبعدها يتوجه إلى منابع النفط في الشرق الأوسط،و رأى ايزنهاور Dwight David Eisenhower أن المنطقة المؤهلة في الشرق الأوسط للبدء التصدي لهذه الهجمات السوفيتية هي ليبيا، وتحديدا في خليج سيرت،سيما أن هذه المنطقة تتمتع بمواصفات عملياتية بالنسبة للطيران.

أما المغرب استراتيجيا فهو يشكل أيضا نقطة ارتكاز كبيرة سواء من حيث الوجود العسكري في سفراته أو في سيدي سليمان،و قد درب حتى الآن أكثر من 3 آلاف عسكري مغربي بعد اتفاقية عام 1993 التي حددت آفاق التعاون العسكري الأمريكي-المغربي بعد زيارة الملك محمد السادس الأخيرة للولايات المتحدة ،بدأت أمريكا نوعا من الاستقطاب الاقتصادي للمغرب[1]،بهدف إخراج الفرنسيين من المنطقة التي تشكل عمق استراتيجي للاتحاد، فجعل المغرب نقطة ارتكاز عسكرية لها معان هامة،فهو لا يبعد عن إسبانيا سوى 12 ميلا ،فليس بالضروري أن يكون الوجود الأمريكي بالمغرب عن طريق الاحتلال كما هو الشأن في العراق بل يكفي أن يكون عن طريق اتفاقيات والمعاهدات العسكرية والاقتصادية

خامسا: الجوانب الأساسية لمشروع الشرق الاوسط الكبير

ساهمت النواقص الثلاثة التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية(2002-2003) وهي:الحرية،المعرفة،تمكين النساء في دفع واشنطن لفرض مشروع لإصلاح المنطقة العربية،و الذي عرضته على قمة دول الثمانية(جوان 2004).و لقد ساعدت جملة من المتغيرات الدولية و الإقليمية في جعل الإدارة الأمريكية تتحرك لتتبنى مشروع الشرق الأوسط الكبير دون استشارة هذه الدول المعنية،مما جعل منه مشروعا يستحوذ على اهتمام الكثير من المحللين لما تضمنه من رؤى و أبعاد سياسية،أمنية واقتصادية،و يتكون مشروع المبادرة بصفة عامة من مقدمة و ثلاثة عناوين أساسية شكلت جوانبه الرئيسية .

المقدمة:احتوت جملة من الإحصائيات بخصوص الوضعية التي تتخبط فيها المنطقة ككون: مجموع إجمالي الدخل الحالي في دول الجامعة أقل من نظيره في إسبانيا، و40% من العرب

1 – إبراهيم نافع:"ماهي أسس الشرق الأوسط الكبير و أهدافه الإستراتيجية؟"، الأهرام،26 أيار 2004،في موقع جريدة الأهرام: http://www.alia7rar.net

البالغين أميون ثلثيهم من النساء،وتوقع أن يكون في المنطقة 25 مليون عاطل عن العمل عام 2010، و أن ثلثي العرب يعيشون من مدخول دون الدولارين في اليوم، و1.6 % من السكان يستخدمون الانترنيت،و المرأة لا تشغل سوى 3.5 % من المقاعد البرلمانية،كما عبر 51 % من الشباب عن رغبتهم في الهجرة و فضلوا البلاد الأوربية...الخ ، وتخلص إلى أن الإصلاح هو الحل الوحيد لمعالجة هذه النواقص و تحقيق التنمية للمنطقة، و يعد الحكم الصالح الإطار الذي تتحقق فيه التنمية، و لقد حدد تقرير التنمية البشرية العربية أولويات الإصلاح في ثلاث عناوين شكلت الجوانب الرئيسية لهذه المبادرة وهي:

أ- تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح(الجانب السياسي):ينطلق المشروع هنا من نقاط النقص التي نلخصها في:أن البلاد العربية تشكو من نقص الحرية و ضعف التنمية البشرية، أن الديمقراطية و الحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية وهما مفقودتان في الشرق الأوسط الكبير،و أن إسرائيل هو البلد الوحيد في المنطقة الذي يصنف على أنه حر،بينما وصفت أربع دول على أنها حرة جزئيا. و أن المنطقة العربية تأتي في المرتبة الدنيا في العالم من حيث التعبير عن الرأي و المساءلة.بعد سرد نقاط النقص هذه الموجودة في منطقة الشرق الأوسط تتطرق المبادرة إلى دعوة مجموعة الثمانية لتأييد الإصلاح الديمقراطي في المنطقة[1] و حددت كيفية تحقيق هذا من خلال :

1-مبادرة الانتخابات الحرة:حيث يمكن لمجموعة الثمانية تقديم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات كالمساعدات التقنية، تبادل الزيارات،الندوات، إنشاء لجان مستقلة لمراقبة الانتخابات، الاستجابة للشكاوى، وتسليم التقارير، كما سيتم تقديم مساعدات لتسجيل الناخبين، وتعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان مع التركيز على الاهتمام بصياغة التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني، وإقامة معاهد لتدريب النساء وإشراكهن في الحياة السياسية علما أن النساء تشغل فقط 5.3 % من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية.

---

1 – دون اسم لكاتب:"مشروع الشرق الأوسط الكبير أو المبادرة المستحيلة"،في الموقع الرسمي للجيش اللبناني: www.lebarmy.org.ib/arabic.htm//:http

2-إصلاح المنظومة القانونية: حيث يمكن لمجموعة الثمانية إنشاء و تمويل مراكز يمكن للأفراد من خلالها الحصول على استشارات قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو أن يتصلوا بمحامي الدفاع.

3-مبادرة وسائل الإعلام والاتصال: يلفت تقرير التنمية البشرية العربية الانتباه إلى أن هناك أقل من 53 صحيفة ل1000 مواطن عربي بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة,إضافة إلى أن أغلبها ذات نوعية رديئة و تابعة للدولة.و لمعالجة ذلك يمكن لمجموعة الثمانية أن ترعى زيارات متبادلة للصحفيين و كذلك برامج تدريب لصحفيين مستقلين، و القيام بندوات تدريبية لقضايا محددة مثل تغطية الانتخابات.

4-الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد:حدد الفساد كأكبر عقبة في وجه التنمية،والذي أصبح حسب البنك الدولي متأصلا في بلدان الشرق الأوسط الكبير، و في هذا المجال سيتم تبني تجارب مجموعة الثمانية في ميدان استراتيجيات مكافحة الفساد و تعزيز خضوع الحكومة للمساءلة .

5-تطوير المجتمع المدني:يتم التركيز هنا على فكرة أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في منطقة يجب أن تتم عبر منظمات المجتمع المدني، و من ضمنها المنظمات الغير حكومية الخاصة بحقوق الإنسان و وسائل الإعلام لهذا وجب على حكومات المنطقة أن تشجع هذه المنظمات و توفر التمويل لها

ب-بناء مجتمع معرفي(الجانب الاجتماعي و الثقافي): استهل هذا الجزء من المبادرة بمقولة: "إن المعرفة تمثل الطريق إلى التنمية و الانعتاق خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة"،مبرزا إخفاق المنطقة التي كانت مهد الاكتشافات العلمية و المعرفة على مواكبة التوجه المعرفي، و يظهر هذا من خلال :

* الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة و هجرة الأدمغة المتواصلة و التي تمثل تحديا لأفق التنمية فيها.

* لا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1.1 % من الإجمالي العالمي .

* يهاجر حوالي ربع خريجي الجامعات و تستورد التكنولوجية إلى حد كبير.

و انطلاقا من هذا فإن بناء ما تسميه المبادرة بالمجتمع المعرفي يعتمد على مبادرات ثلاث و هي[1] :

1-مبادرة التعليم الأساسي: بالاعتماد على مجموعة الثمانية يمكن تحسين وضعية التعليم الأساسي بمحو الأمية و تخفيض نسبتها إلى النصف، و يتم التركيز على عنصر النساء و تشكيل فرق لمحو الأمية، و هذا بالاستفادة أيضا من برنامج التعليم للجميع لليونسكو.و العمل على توفير الكتب التعليمية، كما يتم نشر مدارس الاكتشاف التي سبق تجربتها في الأردن حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة و مناهج التعليم الحديثة،إصلاح التعليم .

2-مبادرة التعليم في الإنترنت: ركزت المبادرة في هذه النقطة على الأهمية المتزايدة للإنترنت بالنسبة للتعليم و التجارة. و امتلاك دول مجموعة الثمانية القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام و الخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري و توسيعه في أنحاء المنطقة و هذا بدءا ببلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكمبيوتر وهي:العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سوريا، الجزائر، ليبيا ، مصر، والمغرب .

3 - مبادرة تدريس إدارة الأعمال: هذا من خلال إقامة شراكة بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الثمانية و المعاهد التعليمية في المنطقة،و النموذج لهذا النوع من المعاهد هو معهد البحرين للمصارف و المال و هو مؤسسة بمدير أمريكي و لها علاقة مع عدد من الجامعات الأمريكية .

د-توسيع الفرص الاقتصادية(الجانب الاقتصادي):وضعت الإدارة الأمريكية مبادرتها حول طريقة توسيع الفرص الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط الكبير من جملة الأفكار التالية :

*للقضاء على الهوة الاقتصادية في المنطقة،و لتنميتها لابد من حدوث تحول اقتصادي شبيه بالذي حصل للدول الشيوعية سابقا في أوربا الشرقية.

*مفتاح هذا التحول هو إطلاق قدرات القطاع الخاص خصوصا في مشاريع الأعمال الصغيرة و المتوسطة

1 - عز الدين قطوش:"بعد فشل النظام الإقليمي العربي:الشرق الأوسط الكبير مشروع أمريكا الجديد"،جريدة السفير،ع 198، 13 - 22 مارس 2004،ص 11.

*نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال يعد عنصرا مهما لنمو الديمقراطية و الحرية.

وفي هذا السياق يمكن لمجموعة الثمانية اتخاذ الخطوات التالية [1] :

1-مبادرة تمويل النمو: أن تقوية فاعلية القطاع المالي تعد عنصرا ضروريا للوصول إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل، لهذا و حسب المبادرة لابد على مجموعة الثمانية إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

-إقراض المشاريع الصغيرة و التركيز على التمويل بهدف الربح خصوصا للمشاريع التي تقوم بها النساء.

-إنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير لتنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط و الكبير للوصول إلى تكامل اقتصادي في المنطقة، و تكون هذه المؤسسة على طراز مؤسسات المال الدولية، كما يتم إنشاء بنك تنمية للشرق الأوسط الكبير شبيه بالبنك الأوربي للأعمال و التنمية .

-الشراكة من أجل نظام مالي أفضل، ولتحقيق اندماج دول المنطقة في النظام العالمي المالي لابد من إصلاح نظمها المالية و توسيع حرية الخدمات المالية،لهذا لابد من التركيز على:تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية, رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول، تحديث الخدمات المصرفية، تقديم و تحسين و توسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق و إنشاء الهياكل التنظيمية لإطلاق حرية الخدمات المالية

2-مبادرة التجارة: بهدف تشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير و رفع نسبة التبادل التجاري الذي لا يتجاوز 6% من كل التجارة العربية يمكن لمجموعة الثمانية إنشاء مبادرة تتألف من العناصر التالية:

*تشجيع الانضمام وتنفيذ بنود منظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة بين دول المنطقة، وإنشاء المناطق التجارية لتحسين التبادل التجاري في المنطقة، و دعم النشاط التجاري للقطاع الخاص.

*إقامة مناطق رعاية الأعمال التي تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصنيع و تسويق و تصميم المنتجات في المنطقة و التي أثبتت نجاحها في مناطق أخرى من العالم.

1 – د. سالم لبيض ، مرجع سابق، ص 139 .

*إنشاء ما يسمى بمنبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير الذي سيجمع مسؤولين كبار من مجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبير على غرار نموذج رابطة آسيا للمحيط الهادي .

هذه باختصار أهم الجوانب والخطوط العريضة لمشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير،الذي سرب نصه إلى جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 13 فيفري 2004، و عرض على قمة مجموعة الثمانية بعد ذلك التاريخ.

سادسا: مواقف و ردود فعل الدول من مشروع الشرق الاوسط الكبير

أ–موقف الدول الأوربية: لا أحد،يشك بأن لأوربا مصلحة إستراتيجية عليا في نجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير، فهذه المنطقة في نهاية المطاف هي الحديقة الخلفية للإمبراطورية الأوروبية الناشئة،و هي بهذه الصفة قادرة على أن تكون،إما جنة أو جهنم لأوربا وسيساعد الشرق الأوسط الديمقراطي المستقر و المزدهر و الآمن على تحول أوربا إلى دولة عظمى مكتملة النمو، خاصة إذا ما تم دمج هذه المنطقة الحيوية بالعولمة الرأسمالية عبر البوابة الأوربية،بينما المنطقة العربية بوضعها الحالي (نظم حكم ديكتاتورية،الفقر،التخلف) سيجعل المصير الأوروبي نفسه في خطر،ليس فقط بسبب الخطر الإرهابي و أسلحة الدمار الشامل و الصواريخ العابرة للقارات،بل أيضا بسبب الزحف الديمغرافي العربي و الإسلامي الذي يمكن أن يغير كل التركيبة السكانية الأوربية، و عليه لابد من إيجاد حل للسلام في الشرق الأوسط أولاً. ويشك الأوربيين في أن الولايات المتحدة ليست جادة في مشروعها الديمقراطي، و لو أنها كانت كذلك،لسارعت قبل أي شيء آخر إلى إغلاق ملف الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي الذي من دونه لا استقرار و لا أمن في المنطقة. ويشكون في أن هدف واشنطن الحقيقي هو احتلال الشرق الأوسط الكبير لا تحريره، و الهدف النهائي هو السيطرة المطلقة على نفطه. والأهم، أن الأوروبيين تساورهم الشكوك في أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي، هو في حقيقته مخطط كبير لتحويل الحديقة الجغرافية الخلفية لأوربا إلى حديقة عسكرية سياسية أمريكية متقدمة تحيط بها من كل جانب و تحاصرها من كل ناحية، وهذا بالطبع في إطار"لعبة الشطرنج الكبرى"التي تحدث عنها مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبيغنيو بريجينسكي Zbigniew Brzeziński والتي تهدف إحكام القبضة على قارة أوربا و آسيا برمتها عبر السيطرة على الشرق الأوسط.

وعموما فإن الدول الأوربية تريد المشاركة في المشروع كونها تدرك جيدا أن الغياب عنه يعني غياب أوربا عن أهم منطقة نفوذ لها، أي العالم العربي علما أن أوربا حاليا ذات تأثير قليل جدا في المنطقة العربية و خصوصا بعد حرب العراق، و قد يقع مستقبلا خلاف ما بين أوربا و أمريكا في نوع الدور الذي ستعطيه هذه الأخيرة لأوربا و أهميته بالنسبة لأوربا،كما أن أوربا قد عملت على إصدار مبادرة إصلاحية بالموازاة مع المبادرة الأمريكية، بحيث طرح وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر Joschka Fischer مبادرة لإصلاح الشرق الأوسط و تم تدعيم هذه المبادرة مع فرنسا بإصدار مشروع مشترك(ألماني–فرنسي)، و فيما بعد أصدر الاتحاد الأوربي مبادرة موحدة حول الشرق الأوسط أجمل فيها وجهة نظره من مجمل القضايا المطروحة في هذه المنطقة (الإصلاح،القضية الفلسطينية،العراق)(1).

ب–موقف الدول العربية(2): إذا كان الأمر على هذا النحو بالنسبة لحلفاء أمريكا الأوربيين،فكيف سيكون بالنسبة للحكومات و الشعوب العربية ؟

1– على المستوى الحكومي: تبدو الأمور متفاوتة فرئيس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري أعلن صراحة رفضه للمبادرة، و أعرب عن مخاوفه من تطبيقها. وهذا كان موقفا مهما لأنه جاء بعد لقائه الرئيس المصري حسني مبارك، مما أوحى بأن هذا الأخير يتخذ موقفا مماثلا لكن،في الوقت نفسه كان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح يؤكد أن عصر الديمقراطية قد بدأ،و انتهى عصر الديكتاتوريات، و يدعو إلى قبول الإصلاحات الأمريكية قائلا: "فلنحلق رؤوسنا قبل أن يحلقوا لنا".بيد أن التحدي الحقيقي للمبادرة الأمريكية يكمن في شك، إن لم يكن رفض، الشعوب العربية لها، و هو رفض لا ينبع من إدارة الظهر للديمقراطية والحريات، بقدر ما هو إدانة للسياسات الأمريكية في المنطقة، خاصة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي. ولقد أوضح استطلاع للرأي،أجرته مؤخرا مؤسسة أمريكية أن 94 % من المصريين لا يثقون بالولايات. و قد رفضت كل من

1 – الياسحنا:"هكذا تريد الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسط"،جريدة النهار اللبنانية،مارس 2004،في موقع :http://www.bintj beil. com ar. html .

2– السيد محمد الراعور:"مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط(الكبير)،أم(الجديد)"،جريدة الجزيرة،ع 72، 2004/03/27،في موقع: http://www.aljazirah.com.sa/magazine/almalafsias3.htm

السعودية و مصر ضمنيا المشروع، و أعلنتا في بيان مشترك صدر في 24/ 2004/02 في أعقاب زيارة الرئيس المصري حسني مبارك للرياض،أنهما ترفضان المشاريع المفروضة من الخارج على البلدان العربية و الإسلامية. وجاء في البيان:"أن الدول العربية تمضي على طريق التنمية والتحديث و الإصلاح بما يتفق مع مصالح شعوبها و قيمها و تلبية لاحتياجاتها و خصوصياتها وهويتها العربية وعدم قبولها فرض نمط إصلاحي بعينه على الدول العربية و الإسلامية من الخارج ". واتفق الجانبان على موقف مشترك بالنسبة لإصلاح الوضع العربي لطرحه في الاجتماع المقبل لوزراء خارجية جامعة الدول العربية بالقاهرة،و شدد ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز والرئيس مبارك في بيانهما على أنهما يريدان التوصل إلي استقرار الشرق الأوسط، و أن ذلك يستلزم إيجاد حلول عادلة و منصفة لقضايا الأمة العربية و الإسلامية و على رأسها القضية الفلسطينية و قضية العراق. و اتفق الجانبان على أهمية إحياء مبادرة السلام السعودية التي تبنتها القمة العربية في بيروت قبل عامين كمبادرة عربية تدعو لسلام كامل مع إسرائيل مقابل انسحابها إلى حدود ما قبل حرب 1967، وانضمت سوريا إلى المملكة ومصر في رفض المشروع الأمريكي حيث أكد وزير الإعلام أحمد الحسن،في تصريحات له رفض بلاده المطلق إجراء أي إصلاحات بإملاءات أو ضغوط خارجية، موضحا أن القيادة السورية راغبة في إجراء إصلاحات بشكل متوازن ودقيق وعقلاني بعيدا عن الانفعال وعن الضغوط الخارجية، مشيرا إلي أن أي نظام لا يقبل إجراء إصلاحات تحت ضغوط خارجية أو املاءات من الخارج. و رفضت البحرين المشروع الأمريكي على لسان رئيس وزرائها الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي قال في حوار له يوم 2004/02/27 مع إذاعة مونت كارلو: "إن فرض أية وجهة نظر خارجية بشكل منفرد ليس في صالح دول المنطقة". كما أعرب وزير الخارجية السوداني مصطفى إسماعيل عثمان، لدى وصوله للقاهرة لحضور اجتماع لجامعة الدول العربية، عن رفض بلاده للمبادرة الأمريكية.و قال إسماعيل: "إن كل الدول العربية مع الإصلاح حيث بدأنا في إصلاح الجامعة العربية و في إصلاح داخلي في دولنا.. لكن العرب يرفضون الإصلاح الذي يفرض من الخارج"[1]. و من جانبها رفضت إيران المشروع الأمريكي حيث قال وزير دفاعها علي شمخاني: "أن هذه الديمقراطية رأيناها في الأنظمة

1 – السيد محمد الراعور، مرجع السابق .

الدكتاتورية المدعومة أمريكيا".ولقد سبق أن انتقد وزير الخارجية اللبناني جان عبيد المبادرة الأمريكية عقب لقائه في القاهرة في مارس 2004 بالرئيس المصري حسني مبارك حيث قال:"إن خطوات الإصلاح لا يمكن أن تكون مرهونة برضا أو غضب هذه الدولة أو تلك، و ناشد الدول العربية التوصل إلى تفاهم مشترك من خلال الحوار في مواجهة المبادرة الأمريكية"، وأضاف: "ما يجري في هذا الشأن يعد تجاوزا لكيانات قائمة، ولا يمكن تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة إلي دول المنطقة[(1)]"

موضحا أن الديمقراطية هي تراكم و ممارسات نابعة من تراث الشعوب، و إلا فإنها لا تكون ديمقراطية سليمة. و أشار عبيد إلي أن كل ما طرح بشأن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يمكنه إسقاط(الجدار العنصري)الذي تشيده إسرائيل في الضفة الغربية،أو يحمل إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.و اعتبر خلو هذا المشروع من الحل الشامل والعادل للصراع العربي الإسرائيلي أمرا صارخا لأنه لا يمكن قبول مشروع أحادي متفرد حسب قوله. و من جهته،هاجم أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى ما وصفه بالمبادرات الناقصة غير المتوازنة و المثيرة للشكوك لتغيير خريطة الشرق الأوسط،و انتقد عدم تطرق هذه الخطط و المبادرات إلى القضية الفلسطينية. وقال:

"إن المبادرة الأمريكية سطحية وغير كاملة ولا تتعامل مع الحقائق، و أوضح انه ليس هناك أي سبب لرفضها كونها تدعو إلي الديمقراطية"، و أضاف: "أن هناك عدة مبادرات أمريكية لم تبحث مع العرب و لم تجر استشارتهم بشأنها لكي يحددوا موقفهم منها ... و في حقيقة الأمر، فإنه لا يوجد فرق بين مشروع جورج بوش(الشرق الأوسط الكبير) و بين مشروع شيمعون بيريز (الشرق الأوسط الجديد)لأن أهداف المشروعين واحدة:فرض الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة و تطويع العالمين العربي و الإسلامي لخدمة المصالح الأمريكية الإسرائيلية.[(2)] "

1 – نفس المرجع .

2 نفس المرجع .

وعموما فإن أغلب الدول العربية ترى أن المشروع الأمريكي هو نسخة منقحة من المشروع الإسرائيلي الذي طرحه شيمعون بيريز Shimon Peres و دونه في كتابه الذي ذكرناه في البداية(الشرق الأوسط الجديد)،حيث أن كلا المشروعين يحاولان القفز على المشكلات الأساسية التي تعانيها المنطقة و يكتفيان بوصف الشعارات الجاهزة التي لا تساعد على مواجهة التحديات القاسية التي تحاصر الشعوب العربية و الإسلامية، تلك التحديات التي تشكل المصدر الأساسي لانتشار تيارات التطرف و اندلاع موجات العنف وتأخر تنفيذ خطط التنمية. فقد خيل لبيريز أن إسرائيل قادرة على تحقيق الهيمنة على مقدرات المنطقة عبر البوابات الاقتصادية بعد أن فشلت في ذلك عن طريق الحروب العدوانية و الأطماع التوسعية، دون الأخذ في الاعتبار أن السلام العادل والشامل والاعتراف الإسرائيلي بحقوق الشعوب العربية هو الجسر الأول و الأخير لأي تعايش حقيقي بين دولة الاحتلال الصهيونية و بين الدول العربية و الإسلامية،و أن نجاح تجربة العيش بعيدا عن العدوان و الحروب يفتح أبواب التعاون الاقتصادي بين إسرائيل و الدول العربية والإسلامية، و يؤدي إلى قيام شرق أوسط جديد ينعم بالأمن و السلام و الاستقرار. ولكن أحلام بيريز بشرق أوسط جديد تبددت بانهيار اتفاقات أوسلو، و اندلاع الانتفاضة الفلسطينية المباركة،بسبب رفض إسرائيل تسديد استحقاقات السلام و تصعيدها للقمع و الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. و لا نخال مشروع بوش حول الشرق الأوسط الكبير سيكون أوفر حظا من مشروع بيريز.

2- علي المستوي الشعبوي: و رغم شعارات الديمقراطية والإصلاح البراقة التي تحاول إخفاء أهداف الهيمنة و التطويع التي ينطوي عليها المشروع الأمريكي الجديد، إلا أن مشاعر الكراهية و العداء ضد السياسات الأمريكية من قبل العرب والمسلمين و فقدان الثقة بالإدارة الأمريكية الحالية تبقى في مقدمة العقبات التي ستؤدي إلي إجهاض المشروع الأمريكي الجديد قبل أن يبصر النور.كيف يصدق العرب و المسلمون أن المشروع الأمريكي المطروح يهدف إلى خدمة مجتمعاتهم و تطويرها و تحسين أدائها السياسي،الاقتصادي، والاجتماعي، في حين أن السياسة الأمريكية على أرض الواقع تهدم كل مقومات النهوض والتطور في تلك المجتمعات، و تساعد على انتشار بؤر التطرف و تناميها بعد أن أسهمت في زرع بذور العنف و التطرف في الأوساط

العربية و الإسلامية لحثهم على محاربة السوفيت الشيوعيين في أفغانستان،تم تأسيس تنظيم القاعدة و بروز (الأفغان العرب)، برعاية و دعم مباشر من الأجهزة الأمريكية، التي تعمل حاليا على محاربة الإرهاب و تعقب جماعات القاعدة في كل أنحاء المعمورة. كيف يمكن الوثوق في المشروع الأمريكي الجديد وما يحمله من شعارات العدالة و التحديث و التطوير و الاستقرار الاجتماعي و كل الدلائل تدين هذا الانحياز الأمريكي الأعمى إلى جانب دولة الاحتلال الصهيوني،التي تسبب وجودها و سلوكها في عرقلة مسيرة التطوير و الاستقرار في المنطقة العربية والإسلامية. كيف يمكن لأي مواطن عربي ومسلم أن يسلم بما ورد في المشروع الأمريكي من كلمات عن الحرية والديمقراطية وهو يشاهد يوميا كيف تذبح الحرية و الديمقراطية في فلسطين بالسلاح الأمريكي.

الخاتمة:

من خلال تحليلنا لمشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير يمكن إدراج الملاحظات والنتائج التالية:

*استند المشروع إلى جملة من المعطيات و التشخيصات المستنبطة من واقع الدول العربية وحدها والتي وردت في تقريري التنمية البشرية العربية،فهي لا تنسحب على بلدان أخرى تم تصنيفها في اطاره كأفغانستان،إيران،تركيا،و هي مجتمعات تتفاوت لديها مؤشرات التنمية البشرية،كما تتفاوت هذه المؤشرات بين الأقطار العربية نفسها .

*المبادرة ليست جديدة فهي تعود إلى ما قبل 2001،فقد نوقش مثل هذا المشروع من قبل واشنطن عامي 1995 و 2000،ودعا البعض إلى توسيع الشرق الأوسط ليصبح كبيرا،و بعد 11 سبتمبر أصبح المشروع يحظى بدعم كبير،و لكنه تبلور بعد احتلال العراق مستفيدا من الهيمنة العسكرية الأمريكية لتطبيق هيمنتها الفكرية هذه المرة.

*إن حدود الشرق الأوسط الكبير المقترح في المبادرة الأمريكية ليس سوى حدود العالم الإسلامي من المغرب غربا إلى باكستان شرقا مرورا بتركيا شمالا حتى إثيوبيا جنوبا مستثنيا من هذه الحدود كل الحضارات الأخرى(الهندوسية،البوذية مثلا)،فالمستهدف من المبادرة هو العالم الإسلامي فقط دون غيره مما يخلق شكوك حول الأهداف الحقيقية للمبادرة .

*تهدف أمريكا إلى التحكم بمنابع النفط في المنطقة ليس فقط بهدف تأمين احتياجاتها من النفط فمع عام 2015،لن تحتاج إلى نفط المنطقة(شمال إفريقيا و الشرق الأوسط)سوى لأكثر من 10 % 1و باقي النفط سيذهب إلى أوربا و آسيا،وعليه تهدف امريكا للسيطرة على النفط في المنطقة من أجل عملية خنق مبكر للاحتياجات الاقتصادية لإفريقيا و أوربا وآسيا و للدول الأساسية التي تعتبرها واشنطن قوى منافسة مستقبلية لها(الصين و اليابان).

*يرمي المشروع إلى تنظيم الأسواق لفائدة الشركات العابرة القومية،فهو لا يشير لا من قريب و لا من بعيد إلى التنمية العربية المستقلة لهذه البلدان أو إلى روافدها مثل:التصنيع، أو النشاط الفلاحي، في حين يعطي الأولوية المطلقة لتحرير التجارة و الحد من دور الدولة .

*يهدف المشروع بالدرجة الأولى لدمج إسرائيل في المحيط العربي،بعد أن تبين فشلها في ذلك بعد توقيع اتفاقية كامب دفيد منذ 25 سنة مع الحكومة المصرية و اتفاقية وادي عربة بعد ذلك بأكثر من عقد من الزمن مع الحكومة الأردنية،و سقوط اتجاه التطبيع في أوسلو و مدريد و تراجع جماعات كوبن هاجن من المثقفين العرب الداعين إلى التطبيع علاوة على هذا إعطاء القيادة المالية للمشروع للدولة العبرية .

*أن الديمقراطية (الحكم الراشد) في المنطقة العربية لا يمكن أن تدعمه واشنطن إلا شكلا لأنه سيؤدي إلى إخراجها من المنطقة (و القضاء على مصالحها)، لأن الشعب العربي يرفض تواجدها في المنطقة بسبب دعمها غير المحدود لإسرائيل و بسبب تدمير العراق وشعبه، وكذلك بسبب حماية أمريكا للأنظمة القمعية التي ينظر إليها على أنها أدوات لتنفيذ سياستها،و أن الديمقراطية والتداول على السلطة هي إحدى ضروريات تقدم المجتمع المدني العربي و استنهاض رسالته الحضارية وهو ما لن تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية بأي شكل من الأشكال.

*إن إصلاح التعليم و الأدوات المعرفية والمعلوماتية يهدف في حقيقة الأمر إلى تغيير مقومات الثقافة و الهوية العربية الإسلامية،و ليس الحد من التطرف و الإرهاب و الجريمة الدولية و الهجرة كما ورد في ديباجة المشروع، و بالتالي تحقيق أحد أبرز أهداف الولايات المتحدة الأمريكية و الذي غزت من أجله العراق و أفغانستان .

1 – إبراهيم نافع :" ماهي أسباب الشرق الأوسط الكبير و أهدافه الإستراتيجية؟ "، مرجع سابق.

*إن المشروع بات يمثل تحديا حقيقيا للدول العربية فهو يضعها بين خيارين،الأول تنفيذ الوصفة الأمريكية التي تحد من سلطة الحكام،و الثاني درس لمن لا يرغب خاصة و أن درس العراق لم يتم استيعابه إلا بعد فوات الأوان.

*إن المشروع الحقيقي الذي يجب الالتفاف حوله هو مشروع الوطن العربي الكبير بدلا من مشروع الشرق الأوسط الكبير،و أن تبني المشروع باتت تفرضه رهانات البرغماتية السياسية، بعد أن كانت تدعو إليه مشاريع النهضة العربية على اختلافها في الماضي.